

دعوى

القرار رقم (ITR-2021-226)

الصادر في الدعوى رقم (Z-5023-2020)

لجنة الفصل

الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية

الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

ربط زكوي - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الرابط الزكوي لعام 2018م - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعي لم يتقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية بالمخالفة لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لفوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (9، 8/13) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 01/06/1438هـ.
- المادة (20) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادر بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/04/1441هـ.

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وآلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الثلاثاء الموافق 06/04/2021م، عقدت الدائرة الثالثة للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبية الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم أعلاه وبتاريخ 01/02/2020م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي / ... (هوية وطنية رقم ...), بصفته مالك صيدلية ... (سجل تجاري رقم ...) تقدم باعتراضه على الربط الزكيوي لعام 2018م الصادر عن الهيئة العامة للزكاة والدخل، بمحاسبته بإيرادات أكبر من الإيرادات المذكورة في قائمة الدخل ورد فرق الرواتب المذكور في صلب الميزانية والتي تفرق عن التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى رد فرق الدائنين الذي طال عليه الدواع. حيث أن فرق الإيرادات بين إقرارات القيمة المضافة والميزانية عبارة عن إيرادات تخص شركة ... ومؤسسة ... وتم عمل ميزانيات مستقلة لهم وجاري تعديل الإقرار الضريبي.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها؛ أجبت بأنها قامت بمحاسبة المدعي تقديريةً بناء على المادة (13) الفقرة (9) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 1438/06/01 هـ. التي نصت على "عند تحديد وعاء زكيوي بالأسلوب التقديري لمكلف سبق اعتماد إقراره المستند إلى دفاتر وسجلات نظامية في السنة السابقة يجب الأخذ بعناصر الوعاء الظاهرة في ذلك الإقرار بخلاف الربح والذي يقدر بنسبة 15% من إجمالي إيرادات النشاط المصرح به ما لم تتوفر معلومات تفيد خلاف ذلك"، وكذلك استناداً للفقرة (8) التي نصت على "عند تحديد الوعاء الزكيوي بالأسلوب التقديري تقوم الهيئة بتجميع المعلومات التي تمكناها من احتساب الوعاء الزكيوي الذي يعكس بطريقة عادلة حقيقة نشاط المكلف في ضوء الظروف والحقائق المرتبطة بالحالة والمعلومات المتوفرة عن المكلف لدى الهيئة من خلال ما يقدمه المكلف من دلائل وقرائن موثقة"، لذا طالب برفض الدعوى المقامة من المدعي، مع حفظ حق الهيئة في تقديم المزيد من الردود والإيضاحات على اعتراض المدعي أمام اللجان المختصة.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 16/02/2021م، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغاً نظامياً، وحضرتها ب... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها ممثلة للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ 1441/05/19هـ. وحيث لم يحضر من يمثل المدعي رغم ثبوت تبلغه تبليغاً نظامياً، واستناداً إلى المادة (20) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، فقد قررت الدائرة بالاجماع شطب الدعوى.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 16/02/2021م تقدم المدعي بطلب السير في الدعوى عن طريق البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية.

وفي يوم الخميس الموافق 01/04/2021م، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغاً نظامياً، وحضرتها ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها ممثلة للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ 1441/05/19هـ. وباطلاع الدائرة على ملف الدعوى تبين تقديم المدعي مذكرة يطلب بها تأجيل الجلسة لتجهيز المستندات المطلوبة، وعليه قررت الدائرة تأجيل نظر الدعوى إلى يوم الثلاثاء 24/08/1442هـ، الموافق 06/04/2021م في تمام الساعة الخامسة على نفس رابط الجلسة المرسل.

وفي يوم الثلاثاء الموافق 06/04/2021م، عقدت الدائرة جلسها عن بعد لنظر الدعوى، لم يحضرها المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغاً نظامياً، وحضرتها ... (هوية وطنية رقم ...)، بصفتها ممثلة للمدعي عليها/ الهيئة العامة للزكاة والدخل، بموجب تفويض صادر عن وكيل محافظ الهيئة العامة للزكاة والدخل للشؤون القانونية برقم (...) وتاريخ

1441/05/19هـ. وحيث لم يحضر المدعي أو من يمثله رغم ثبوت تبلغه تبليغاً نظامياً، واستناداً إلى المادة (20) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، قررت الدائرة قفل باب المراجعة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (577/28/17) وتاريخ 14/03/1376هـ، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (2082) بتاريخ 01/06/1438هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) وتاريخ 15/1/1425هـ وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (1535) وتاريخ 11/6/1425هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد وإجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/4/21هـ. والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كان المُدّعى يهدف من دعوه إلى إلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل في شأن الرابط الزكوي لعام 2018م، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الزكوية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلة ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بموجب الأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ، وحيث نصت الفقرة (1) من المادة (20) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 1441/04/21هـ على أنه: "إذا لم يحضر المدعي في أي جلسة ثبت تبلغه بها في الموعد المحدد لنظرها ولم يتقدم بعذر تقبله الدائرة، وجب عليها الفصل في الدعوى إن كانت مهيأة للفصل فيها"، كما نصت الفقرة (2) منها على أنه: "إذا لم تكن الدعوى مهيأة للفصل فيها فتشطب الدائرة الدعوى، فإذا انقضت مدة (ثلاثين) يوماً من تاريخ الشطب ولم يطلب المدعي السير فيها بعد شطبها أو لم يحضر بعد إعادة السير فيها في أي جلسة أخرى، وتعد الدعوى كأن لم تكن..، بناءً على ذلك فإن الثابت من محضر الجلسة المنعقدة بتاريخ 06/04/2021م عدم حضور المدعي أو من يمثله رغم تبلغه نظاماً، ولم يقدم عذرًا تقبله الدائرة عن عدم حضوره، كما لم يتقدم المدعي بطلب السير في الدعوى خلال المدة المحددة نظاماً، الأمر الذي يتعين معه شطب الدعوى واعتبارها كأن لم تكن.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
شطب الدعوى المقامة من المدعي / ... (هوية وطينة رقم ...) ضد المدعي عليها الهيئة العامة للزكاة والدخل.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،